كتابي الشيخين واتقدوا رجالا من رواتها كما صنعه الدارقطني
وغيره واما المتاخرون فليسوا المستدركين لذيذكر لهم شرطا فيما
سبق ولا ذكره الزين ولا ابن الصلاح وذكر زين الدين شرط
النسائي باختصار كثير فرايت ذكر شروطهم اكثر مناسبة واكمل
مناسبة واعلم مسئلة شرط المسانيد جمع مسند والمعروف
في التصريف جمع مفعل على مفاعل ولكن جمعه مع الياء شايع قال زين
الدين في الفيته في هذا البحث ودونها في رتبة ما جعلا على المسانيد
فدعى الجعلا بفتح الجيم والعامة تقصره على الدعوة العامة
للطعام فان الدعوة لدى العرب على قسمين الجعلا وهي العامة
والنقرا وهي الخاصة واعلم ان المسانيد دون السنن في القوة
وابعد منها عن رتبة الصحة ولذا قال الزين ودونها اي دون
السنن في الرتبة وفسر الزين الرتبة بالصحة كما قاله المصنف وجهده
ان من شان المسند ان يذكر فيه ما ورد عن ذلك الصحابي جميعه
فيجمع الصحيح وغيره بخلاف المرتب على الابواب فان مؤلفه لا يورد
لاثبات دعواه في الترجمة الا الحديث المقبول وسيشير المصنف الى
هذا ولا خفاء ان عبارتهما تفيد ان السنن كلها بعيدة عن رتبة
الصحة والذي قرره قرنبا خلاف هذا وكانه من باب التغليب قلت
الا انه لا خفاء ان في المسانيد حسانا بل فيها صحيح وحسن بعضه
قد يكون ارجح من احاديث السنن فالتحقيق انه لا يتم ترجيح مجموع

من السنن

من السنن على مجموع من المسانيد كمسند احمد مثلا على مجموع من السنن
كسنن ابي داود انما يتم ترجيح افراد على افراد كحديث معين من السنن
على حديث من احاديث المسند او عشرة على عشرة او نحو ذلك واذا
عرفت هذا فينبغي ان تحمل كلامهم على ان اغلب احاديث السنن ارفع
رتبة من اغلب احاديث المسند المسانيد الا ان فيه بعد هذا بحثا
ولهذا تقل الفائدة في هذا الترجيح عند العمل فانه اذا تعارض مثلا
حديث من مسند احمد وحديث من سنن ابن ماجه وقد علم ان فيه
ضعيفا كثيرا وعلم ان في مسند احمد حسنا فلا ترجيح لحديث ابن
ماجه لجواز انه من الاحاديث الضعيفة وجواز ان حديث المسند
من الحسان فيتوقف العمل على البحث فعرفت انه لمزيات الترجيح
الجملي بفائدة ولا يقال فائدته ان يحمل المزية المتنازع فيه على الأعم
الاغلب كما عرف في الاصول والاغلب في احاديث ابن ماجه الحسن وفي
احاديث مسند احمد الضعيف ولانا نقول مثل هذا لا يكفي في اثبات
الاحكام الشرعية انما يجري ذلك في الابحاث اللفظية كما تقول لهم اذا
تعارض الاشتراك والمجاز حمل اللفظ على المجاز لانه الاغلب لا يقال
الاحكام اللفظية بنى عليها ايضا احكام شرعية فاذا كفى ذلك هنا لكفى
فليكن هنا فيكون هذا فائدة الترجيح الجملي لانا نقول هذا لا
يطرد واعلم اني قلت هذا بحثا مني وبعد اعوام رايت البقاعي
قد نبه على هذا فقال بعد بيان كلام الزين والفرق بين السنن والمسانيد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)